LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

03/05/2012

سابقة: لجنة برلمانية تحقق في المكاتب الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحراء

تقدم رئيس فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب عبد اللطيف وهبي، طلبا عاجلا إلى رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بالمجلس محمد حنين عن حزب التجمع الوطني للأحرار، يهدف إلى تشكيل لجنة برلمانية للقيام بمهمة استطلاعية مؤقتة لمؤسسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط.

وحسب ما جاء في الطلب الذي تتوفر "فبراير.كوم" على نسخة منه، فإن الهدف من هذه المهمة الاستطلاعية، هو الوقوف على مدى توفر المجلس الوطني لحقوق الإنسان على الإمكانيات والبرامج المقررة للقيام باختصاصاته على أحسن وجه في مجال حقوق الإنسان.

ومن المنتظر بحسب ذات الطلب أن تشمل المهمة الاستطلاعية التي يطالب بها حزب البام بمجلس النواب للمكاتب الجهوية للمجلس الموجودة بالأقاليم الجنوبية.

ندوة حول مراكز حماية الطفولة

205517

المساء

عقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس الخميس، بمقره بالرباط ندوة صحفية تم خلالها تقديم تقريره الموضوعاتي حول مراكز حماية الطفولة الذي يحمل عنوان «الأطفال في مراكز حماية الطفولة «طفولة في خطر.. من أجل سياسة مندمجة لحماية الطفل». وقام المجلس الوطني بمبادرة منه بتحليل واقع الأطفال المودعين، بمقتضى مقرر قضائي، في مراكز الطفولة بهدف تقييم مدى ملاءمة كيفيات إيداع الأطفال والتكفل بهم مع المعايير المحددة في الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الطفل. ويندرج التقرير الذي أنجز في إطار تتبع إعمال التوصيات والملاحظات الدولية والوطنية ذات الصلة، وضمن سياق وطني يتميز بإصلاحات متعددة ترمي إلى النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها بشكل عام وحقوق الطفل على وجه الخصوص. يشار إلى أن مراكز حماية الطفولة هي مؤسسات سوسيو تربوية تابعة لوزارة الشباب والرياضة، تستقبل بناء على مقرر قضائي الأطفال في نزاع مع القانون وكذلك الأطفال في وضعية صعبة، وتتمثل مهامها في ضمان إعادة التربية وإدماج الأحداث المودعين بها.

ورشة تفكير في السياسات العمومية

محمد الشيخ بلا 20517

بدعم من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير، تحتضن مدينة تيزنيت، نهاية الأسبوع الجاري، ورشة للتفكير في «السياسات العمومية حول المجتمع المدني: أية مقاربة للاشتغال؟»، تشارك في تأطير أشغالها فعاليات جمعوية وأكاديمية مختلفة، تستهدف 50 إطارا مدنيا من فعاليات المجتمع المدني بإقليم تيزنيت.

وحسب جمعية الفضاء المدني بتيزنيت، فإن ورشة التفكير في السياسات العمومية، تندرج في فعاليات القافلة الجهوية لحقوق الإنسان المنظمة تحت شعار «حماية.. نهوض.إثراء»، مضيفة أن الورشة تعتبر «استمرارية لدينامية الفضاء المدني بتيزنيت، في التفاعل مع النقاش العمومي بشأن قضايا المجتمع المدني الذي أصبح أكثر تفاعلا مع مبادرات الفاعل العمومي من حيث التأطير القانوني والتنظيمي، بعد أن اكتسب كينونته الدستورية في ظل سياق متحول، يؤسس لنقاش حول مقاربات الاشتغال ومنهجية التفكير لبوصلة مشروع التنزيل الديمقراطي لمضامين الدستور».

وحسب المنظمين، فإن الورشة المذكورة، تهدف إلى تحسيس الفاعل المدني بأهمية الانخراط في النقاش العمومي بشأن ما يعتمل في السياسات العمومية المدنية، في أفق رصد أهم المحاور والأهداف التي يتعين الاشتغال عليها بشراكة مع مختلف الفاعلين في إطار مقاربة تشاركية متوازنة.

ينتظر أن يبث فيها مجلس النواب في اجتماعه المقبل وقد تشكل إحراجا لحكومة بنكيران

لجنة برلمانية استطلاعية تسائل اليزمي عن حقوق الإنسان بالصحراء

الرباط
عادل نجدي

في سابقة من نوعها، قدم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب، صباح أمس الخميس، طلبا إلى رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان من أجل تشكيل لجنة استطلاعية برلمانية مؤقتة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط وتمثيليته الجهوية بالأقاليم الجنوبية.

وكشف عبد اللطيف وهبي، رئيس الفريق النيابي لـ«البام»، أن طلب تشكيل اللجنة الاستطلاعية يروم الاطلاع على طريقة اشتغال المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية، والوقوف على مدى توفره على الوسائل الكفيلة بمساعدته على أداء مهامه، والبرامج المقررة للقيام باختصاصاته على أحسن وجه في مجال حقوق الإنسان، ومن ثم تقييم الأعمال التي يقوم بها، خاصة في ما يتعلق بملف حقوق الإنسان بالصحراء.

وحسب رئيس فريق «البام»، فإن اللجنة الاستطلاعية ستكون مناسبة كذلك للوقوف على مدى توفر المجلس الوطني على الإمكانات التي تمكنه من لعب دوره كمخاطب لمؤسسات حقوق الإنسان الدولية، مشيرا إلى التطورات الأخيرة التي عرفها ملف الصحراء، خاصة بعد «المطب» الذي وجد فيه المغرب نفسه إثر دفع الولايات المتحدة الأمريكية في اتجاه توسيع مهام «المينورسو» لتشمل مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء، وهي المبادرة التي تم التراجع عنها في نهاية المطاف إثر تحركات دبلوماسية قادها الملك محمد السادس.

وفيما ينتظر أن يبت مكتب مجلس النواب في طلب تشكيل اللجنة خلال اجتماعه، المنتظر عقده الأسبوع القادم، رجحت مصادر من المجلس الوطني باللجنة الاستطلاعية، مؤكدة أنها ستعمل على توفير كل الوسائل من أجل إنجاح مهمة اللجنة البرلمانية.

إلى ذلك، كشفت مصادر برلمانية أن اللجنة الاستطلاعية قد تكون مناسبة لإحراج حكومة عبد الإله بنكيران، خاصة في ظل إلغاء كرة الالتهام في حضنها بشأن عدم استجابتها لتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يعول عليه في تقييم الوضع الحقوقي بالأقاليم الصحراوية.

ويأتي طلب تشكيل اللجنة الاستطلاعية أياما قلائل على مصادقة مجلس الأمن الدولي، في 25 أبريل الماضي، على توصية تؤكد على «أهمية تحسين حالة حقوق الإنسان في الصحراء ومخيمات تندوف، وتشجيع الطرفين على العمل مع المجتمع الدولي على وضع وتنفيذ تدابير تتسم بالاستقلالية والمصداقية لكفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان».

ورحب قرار مجلس الأمن الأخير بـ«الخطوات التي اتخذها المغرب من أجل تعزيز لجنتي المجلس الوطني لحقوق الإنسان العاملتين في الداخلة والعيون، وباستمرار المغرب في التعامل مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بما فيها تلك المقررة لعام 2013».

وكان بيان صادر عن الديوان الملكي الأسبوع الفائت قد سجل أن قرار مجلس الأمن أشاد بالخطوات التي خطاها المغرب من أجل تعزيز المجلس الوطني لحقوق الإنسان والتفاعل الإرادي للمملكة مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، معتبرا أن مجلس الأمن أعطى إجابة واضحة للمحاولات المتكررة الرامية إلى توظيف حقوق الإنسان من أجل سياسة معروفة، مؤكدا على نجاعة الإطار الوطني (المجلس الوطني لحقوق الإنسان) في التكفل بقضايا حقوق الإنسان».

بالمقابل، وجهت منظمة العفو الدولية، مؤخرا، انتقادا لعمل المجلس الوطني، إذ أشارت في بيان لها إلى أنه بالرغم من فتح المجلس مكتبين في الصحراء وقيامه بعدد من أنشطة حقوق الإنسان هناك، وتلقيه شكاوى من المواطنين، إلا أنه، بصفته مؤسسة وطنية في المغرب، لا تراقب أو تنجز تقارير حول أوضاع حقوق الإنسان في الصحراء بشكل منتظم وعلى نحو شامل.

لجنة حقوق الإنسان في الصّحراء مستاءة من «مضايقات» بعض رجال الأمن

2055/1-5

العيون - المهدي السجاري

عاشت مدينة العيون، لليوم الثاني على التوالي، أجواء «هادئة» بعد خمسة أيام من المواجهات بين قوات الأمن والمحتجّين المطالبين بـ«تقرير المصير»، في الوقت الذي ما تزال قوات الأمن مرابطة في مواقعها داخل مختلف الأحياء التي عرفت أعمال عنف.

وربط عارفون بالشّأن المحلي حالة «الهدوء» التي تشهدها المدينة بعدم تواجد أي وفد أجنبيّ، حيث أكدت مصادرنا أنّ «انفصاليي الداخل» يتحرّكون للاحتجاج تزامُنا مع الزيارات التي تقوم بها بعض المنظمات الدولية والبرلمانيين الأوربيين وغيرهم من أجل الدخول في «مناوشات» مع رجال الأمن وإثارة انتباه تلك الوفود، فيما توقعت المصادر ذاتها إمكانية عودة المواجهات خلال الأيام القادمة. وقد شهد زوال أول أمس الأربعاء تدخل رجال الأمن لتفريق بضعة عشرات من معطلي المدينة، الذين أعلنوا دخولهم في اعتصام مفتوح أمام مقرّ مندوبية التشغيل في العيون احتجاجا على عدم الوفاء بالوعود الممنوحة لهم. وقد نقلت سيارات الإسعاف بعض الإصابات إلى مستشفى «الحسن بن المهدي» لتلقي الإسعافات، فيما عكف أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في العيون على توثيق ملاحظاتهم والتدخل لاحترام بعض المساطر القانونية.

تتمة ص 5

ادريس اليزمي

لجنة حقوق الإنسان في الصّحراء مستاءة من «مضايقات» بعض رجال الأمن

العيون
المهدي السجاري
تتمة (ص 01)

وجاء التدخل الأمني في الوقت الذي كان أعضاء اللجنة الجهوية التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان يقودون مبادرة للوساطة مع ممثلين عن المجموعات المعطلة المطالبة بالإدماج، في إطار التدخل الاستباقي الذي يدخل ضمن مهام اللجنة، غير أنّ تدخل الأمن لفك المعتصم أوقف المفاوضات.

وفي السياق ذاته، أبلغت اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصّحراء رئيسَ المجلس، إدريس اليزمي، «قلقها» من التصرّفات «الفردية» لبعض رجال الأمن داخل المستشفى، والتي تتسبب أحيانا في «شحن الأجواء»، لتتطور المناوشات إلى وقائع غير معروفة العواقب.

وقد تعرّض بعض أعضاء اللجنة، مساء أول أمس الأربعاء، لمضايقات من بعض عناصر الأمن، وصلت إلى حدّ وصف رجل أمن بزي رسميّ أعضاءَ اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في الصّحراء بـ«البوليساريو»، قبل أن يتدخل ضابط شرطة كان موجودا في المستشفى لسحب العنصر الأمني إلى الخارج من أجل «تهدئة الأوضاع». وقد أثارت هذه الواقعة استياء كبيرا لدى أعضاء اللجنة، الذين طالبوا إدريس اليزمي بالتدخل.

وأبدى أعضاء اللجنة، الذين التحقوا بالمستشفى دقائق بعد تدخل رجال الأمن لتفريق معتصم المعطلين بالمدينة، انزعاجهم من تواجد بعض عناصر الأمن العمومي داخل المستشفى، خاصة بعدما دخل بعض المعطلين المنتمين إلى تلك المجموعات في مُشادّات مع عناصر الأمن، في الوقت الذي أكدت مصادرنا أنّ العمل داخل المستشفى يتم بشكل عادي، وأنّ الجميع يخضعون للعلاج ويحصلون على شهادات طبية دون أيّ تمييز.

وحسب المصادر ذاتها، فإنّ «رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتابع تطور الأوضاع في المدينة لحظة بلحظة، حيث تُعدّ خلية الأزمة التي تم إحداثها على مستوى اللجنة الجهوية تقارير يومية مفصّلة حول مختلف الوقائع التي يتمّ رصدها، دون أي انحياز أو غض للطرف»، مشيرة إلى أنّ «اللجنة تتعامل مع الجميع دون أي تمييز أو انحياز إلى أي طرف، وتعدّ تقاريرها بكل استقلالية وتجرّد».

وفي إطار بعض التصرّفات «الفردية» لبعض رجال الأمن، كشف مصدر موثوق به أنه خلال عودة المستفيدين من تبادُل الزيارات، يوم الثلاثاء الماضي، كادت الأمور تتجه نحو «الاحتقان» داخل مطار مدينة العيون، بعدما طلب أحد رجال الأمن إحدى المستفيدات من العملية تسليمه بطاقة ذاكرة هاتفها المحمول، وهو ما كاد يُحرج» المسؤولين المغاربة أمام أعضاء «المينورسو» المشرفين على العملية..

ووصل وفد حقوقيّ، أول أمس، إلى مدينة العيون، من بينه جميلة السيوري، رئيسة جمعية «عدالة» وعضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وخديجة المروازي، رئيسة «الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان». كما يُنتظر أن تصل عدد من المنظمات غير الحكومية الوطنية إلى المنطقة، على خلفية الأحداث التي عرفتها المدينة مؤخرا.

احتجاج يتحول إلى اعتصام

1053/5

رغم أنه خرج من معركة دولية ودبلوماسية غير مسبوقة، كادت تمس سيادته على أقاليمه الجنوبية من خلال تكليف بعثة دولية بمراقبة حقوق الإنسان، يبدو أن المغرب سيبقى معرضا لخطر الوقوع في نفس الأخطاء التي تسارع جبهة البوليساريو إلى اقتناصها والنفخ فيها وتوظيفها سياسيا وإعلاميا. فيما تنتظر عودة المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، كريستوفر روس، إلى المنطقة لمباشرة الدبلوماسية المكوكية في الأيام الأخيرة من شهر ماي الحالي.

واقعة جديدة أول أمس. فمباشرة بعد انتهاء مسيرات فاتح ماي الاحتفالية بعيد العمال، قرّرت مجموعة من المعطلين المتحدرين من مدينة العيون، التوقف أمام مقر المندوبية الجهوية للتشغيل، والاعتصام سلميا للمطالبة بتنفيذ التزامات سابقة يقولون إنها جمعتهم بالسلطات من أجل إدماجهم في سوق الشغل. ليتحوّل الاعتصام السلمي الذي لم يتجاوز عدد المشاركين فيه بضع عشرات، إلى حادثة حقوقية وأمنية، مست هذه المرة المؤسسة الوطنية التي يرجع إليها الفضل في إنقاذ المغرب من ضربة غير مسبوقة إثر ما قيل إنه مقترح أمريكي بتوسيع صلاحيات المينورسو في الصحراء.

فحوالي الساعة الواحدة من زوال أول أمس، تأكد للملاحظين والأمنيين مضي مجموعة المعطلين التي شاركت في مسيرات فاتح ماي، في اعتصامهم المفتوح في مكان معروف لدى أبناء العيون بتجاربه السابقة مع مثل هذه الاعتصامات. تطويق أمني سريع تم تنفيذه في محيط مكان الاعتصام، حيث عسكرت مجموعتان من قوات التدخل السريع على يمين ويسار المعتصمين، فيما اصطف عشرات من عناصر الأمن المدنيين والمخبرين في الجهة المقابلة من الشارع، مع استخدام مكثف للكاميرات والات التصوير وتكثيف الاتصالات بالأجهزة اللاسلكية.

بعد إنذار المسؤولين الأمنيين للمعتصمين ومطالبتهم بفض الاعتصام، أوشكت العناصر الأمنية على التدخل بشكل مبكر لولا وصول ممثلين للجنة الجهوية لحقوق الإنسان، التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان. اللجنة التي أحدثت خلية للبقضة منذ اندلاع الأحداث الأخيرة بمدينة العيون الأسبوع الماضي، اقترحت على الطرفين القيام بوساطة من أجل تجنّب الاصطدام العنيف، وهو ما تم الاستجابة له، حيث أجّل الأمنيون تدخلهم، وانتقل عدد من المعطلين رفقة الوفد الحقوقي إلى مقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، فيما واصلت مجموعة المعتصمين ترديدها لشعارات مطالبة بالحق في الشغل والكرامة، داعية إلى تمكين أبناء الصحراء من ثروات المنطقة، ودام الترقب زهاء ساعتين، استمرت خلالها حركة السير عادية في شارع «مكة» الرئيسي بالمدينة، حيث ظل المعتصمون واقفون فوق الرصيف.

المفاجأة سوف تكون صادمة للمجتمعين في مقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، عندما وردت عليهم اتصالات تقول إن السلطات الأمنية أقدمت على التدخل بالقوة لتفريق المعتصمين، وأنها أخذة في مطاردتهم في الأزقة مُفشلة بذلك وساطة ممثلي مجلس إدريس اليزمي لإنهاء الاعتصام.

«قدرنا كثيرا طريقة تعامل السلطات والمسؤولين الأمنيين ميدانيا، وأعجبنا بالتغيّر الواضح في الخطاب والكيفية التي حاول بها باشا المدينة إقناع المعتصمين بضرورة فض الاعتصام مستعملا خطابا لبقا وخاليا من عبارات التهديد والإهانة المعتادة على لسان المسؤولين، واعتقدنا أن مبادرتنا للوساطة ستكرّس هذا التحوّل الذي لاحظناه منذ اندلاع هذه الأحداث، لكن الصدمة كانت كبيرة حين ورد خبر التدخل و محاولاتنا إقناع المعطلين بفض الاعتصام» يقول مصدر من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان.

«أخبار اليوم» التي تابعت أطوار الاعتصام، وقفت على الطريقة الجديدة للقوات العمومية في تفريق الاعتصام، حيث وخلافا لما يحدث بشكل يومي في قلب شوارع العاصمة الرباط، من تدخلات قوية لتفريق المظاهرات والوقفات بالضرب والركل والسب والإهانة، كان تدخّل أول أمس شبيها بالتدخلات التي تشاهد في شوارع الدول الغربية، حيث يتقدّم عنصر أمني نحو كل معتصم، ويحاول إبعاده عن مكان الاعتصام. وتابعت «أخبار اليوم» مطاردة القوات للمعتصمين في الدروب والأزقة المجاورة، عاملة على تفريقهم وإبعادهم، مثيرة تعاطف المارة والسكان معهم، «للي طالب بحقو يموت؟ هذا ما هو حق»، تقول سيدة مرتدية للزي الصحراوي كانت تمر في زقاق خلفي.

الفصل الثاني من الصدمة التي أصابت أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، سوف يجري داخل مستشفى حسن بن المهدي، حيث تم نقل تسعة معتصمين أصيبوا خلال تفريقهم. فبعد الجلبة والاضطراب الذي خلّفه وصول المصابين والتحاق أصدقائهم وأقاربهم للاطمئنان عليهم، كان ممثلون للجنة الجهوية لحقوق الإنسان يحاولون تطويق الأمر، مطالبين الزوار بإخلاء المستشفى وبقاء شخص واحد رفقة كل مصاب. وأثناء تلك الجلبة، حدث اصطدام بين أحد مسؤولي اللجنة وعنصر أمني حاول منعه من الدخول مجددا إلى المستشفى، ليقذف العنصر الأمني في وجه الحقوقي الحلي بتهمة الانتماء إلى البوليساريو، مما أشعل فتيل التوتر وكاد يتسبب في مواجهات داخل المستشفى بين الأمنيين ومرافقي المصابين. واقعة خلفت حالة من الاستياء في أرجاء مدينة العيون، حيث تنتقل الأخبار بسرعة كبيرة، مما أدى إلى تقاطر رسائل واتصالات التضامن مع أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، والتعبير عن مساندتها، فيما عمدت السلطات الأمنية إلى إبعاد العنصر الأمني من المستشفى وتعويضه بعنصر آخر.

"البام" يطالب بتشكيل لجنة استطلاعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية

لأول مرة في تاريخ البرلمان المغربي، قدم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب، صباح أمس الخميس، طلبا إلى رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمجلس النواب من أجل تشكيل لجنة استطلاعية برلمانية مؤقتة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط وتمثيليته الجهوية بالأقاليم الجنوبية.

عبد اللطيف وهبي، رئيس الفريق النيابي للأصالة والمعاصرة قال في تصريح «للأحداث المغربية» إن طلب تشكيل اللجنة الاستطلاعية هو الاطلاع على طريقة اشتغال المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية، والوقوف على مدى توفره على الوسائل الكفيلة للقيام بهذه المهام. أداء مهامه، ثم تقييم الأعمال التي يقوم بها خاصة في ما يتعلق بملف حقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية.

طلب تشكيل اللجنة الاستطلاعية الذي يأتي بعيد أيام على مصادقة مجلس الأمن الدولي، على توصية تؤكد على «أهمية تحسين حالة حقوق الإنسان في الصحراء ومخيمات تندوف، وتشجيع الطرفين على العمل مع المجتمع الدولي على وضع تدابير تتسم بالاستقلالية والمصداقية لاحترام حقوق الإنسان»، تباينت تأويلاته. بالنسبة إلى رئيس فريق «البام» بمجلس النواب فمهة اللجنة ستكون فرصة للاطلاع على توفر المجلس الوطني لحقوق الإنسان على الإمكانيات التي قد تجعل منه مخاطبا للمنظمات الحقوقية الدولية، بالنسبة إلى عدد من المصادر داخل مجلس النواب فالموافقة على تشكيل لجنة استطلاعية برلمانية لزيارة اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعيون ستكون بمثابة إلقاء كرة النار بين يدي حكومة عبد الإله ابن كيران، خاصة وأنها تغاضت عن العمل بتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في تقييم الوضع الحقوقي بالأقاليم الجنوبية.

ج.ب

4964/3

عبد اللطيف وهبي (ت.العدلاني)

"البام" يطالب بلجنة استطلاعية إلى الصحراء

طالب برلمانيو حزب الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب، بإيفاد لجنة استطلاع برلمانية إلى الأقاليم الجنوبية، وذلك على خلفية الأحداث التي عرفتها بعض المدن الصحراوية.

وتقدم فريق الأصالة والمعاصرة، أمس) الخميس)، بطلب إلى رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب، بغرض تشكيل لجنة استطلاع برلمانية مؤقتة لزيارة المقر الرئيسي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، وكذا تمثيليته الجهوية بالأقاليم الجنوبية.

وأوضح مصدر من الفريق النيابي للأصالة والمعاصرة لـ" الصباح" أن الهدف من الطلب هو الوقوف على طريقة اشتغال المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية، بالإضافة إلى التأكد من مدى توفره على الوسائل الكفيلة بذلك.

وأكد المصدر ذاته أن العملية ستشكل مناسبة لفتح الباب أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان ليكون مخاطبا مستقلا وذا مصداقية للمنظمات الحقوقية الدولية.

كما تروم اللجنة البرلمانية الاستطلاعية تقييم الأدوار التي تلعبها فروع المجلس الوطني لحقوق الإنسان في العيون و الداخلة، خاصة في ظل المطالبة باضطلاع المجلس بمهام مراقبة حقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية، وبالتالي قطع الطريق على مناورات أعداء الوحدة الترابية بالمطالبة بتوسيع صلاحية بعثة الأمم المتحدة إلى الصحراء "مينورسو".

ويأتي ذلك أياما قليلة على تمكن المغرب من إفشال مخطط لـ"بوليساريو" كان يروم تهديد السيادة المغربية على الأقاليم الجنوبية، وذلك من خلال المطالبة بإشراف الـ "مينورسو" على حقوق الإنسان بها، وهو ما لم يتحقق عندما صادق مجلس الأمن الدولي على توصية اقتصرت على بيان "أهمية تحسين حالة حقوق الإنسان في الصحراء ومخيمات تندوف"، مع "تشجيع طرفي النزاع على العمل مع المجتمع الدولي من أجل وضع تدابير تتسم بالاستقلالية والمصداقية لاحترام لحقوق الإنسان".

وكشفت مصادر برلمانية أن المبادرة تأتي لقطع طريق المزايدة في هذا الموضوع، وذلك في إشارة منه إلى التقرير الذي أصدره مكتب فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالعيون، حول الأحداث التي شهدتها هذه المدينة خلال الأيام الأخيرة، والذي وصفته وزارة الداخلية بأنه "تضمن مغالطات ومعطيات غير دقيقة واتهامات خطيرة ومجانية لقوات الأمن العمومية بهذه المدينة".

ياسين قطيب

هذا الخبر

اليازمي يصدر تقريرا عن مراكز حماية الطفولة

يستعد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لتقديم تقريره الموضوعاتي حول مراكز حماية الطفولة هذا التقرير الذي يحمل عنوان ?الأطفال في مراكز حماية الطفولة: طفولة في خطر... من أجل سياسة مندمجة لحماية الطفل.?

وأفاد بلاغ للمجلس، توصل "المنعطف" بنسخة منه، أن إعداد هذا التقرير جاء نتيجة لزيارة 17مركزا لحماية الطفولة، حرص المجلس فيها على اعتماد منهجية تشاركية قامت على إشراك جميع الفاعلين العموميين (مركزيا ومحليا) والجمعويين والأطفال والعائلات مع أخذ بُعْدِ النوع بعين الاعتبار.

وبعد استعراضه للإطار المعياري الدولي المتعلق بإيداع الأطفال في المؤسسات وكذا التشريع الوطني المتصل بالمجال، أصدر المجلس جملة من التوصيات تهم عدة مستويات: السياسات العمومية، تطبيق القوانين، بنيات استقبال الأطفال، التكوين وتقوية القدرات و إعمال آليات للتظلم لفائدة الأطفال.

ويشار إلى أن مراكز حماية الطفولة هي مؤسسات سوسيو تربوية تابعة لوزارة الشباب والرياضة، تستقبل، بناء على مقرر قضائي، الأطفال في نزاع مع القانون وكذلك الأطفال في وضعية صعبة، وتتمثل مهامها في ضمان إعادة التربية وإدماج الأحداث المودعين بها.

814574

"الجماعة" تُحمِّل الحكومة مسؤولية سجن طلبتها

هسبريس من الرباط
الخميس 02 ماي 2013 - 19:00

قضت المحكمة الابتدائية بمدينة فاس، اليوم الخميس، بالسجن لمدة ثلاثة أشهر وغرامة مالية قدرها 500 درهم في حق أربعة طلبة، ينتمون إلى جماعة العدل والإحسان وينشطون داخل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، بالسجن لمدة ثلاثة أشهر وغرامة مالية قدرها 500 درهم، وهم: سعيد ناموس وعماد شكري وعثمان الزوبير وأحمد أسرار.

وأدانت محكمة فاس الطلبة الأربعة بتهمة "احتجاز موظفي الجامعة"، وبرأتهم من تهمة الانتساب لجمعية غير مرخص لها، كما تمت تبرئة الطالب الخامس ويدعى زكرياء التعباني الذي كان متابعا في حالة سراح.

ووصفت الهيئة الحقوقية التابعة لجماعة العدل والإحسان حكم المحكمة بكونه "جائر"، وبأن المحاكمة "سياسية صورية افتقرت إلى شروط المحاكمة العادلة"، وفق بلاغ للهيئة توصلت به هسبريس.

وحمّلت "الجماعة" الدولة، خاصة رئاسة الحكومة ووزارة الداخلية ووزارة العدل والحريات، كامل المسؤولية في اعتقال طلبة أبرياء بسبب انتمائهم السياسي، وما رافق الاعتقال من تعذيب جسدي ونفسي، وما ترتب عن ذلك من آثار وخسائر بدنية ونفسية ومادية عليهم وعلى ذويهم، وتشويش على مسارهم الدراسي والعلمي" وفقا لتعبير البلاغ.

وربطت الهيئة الحقوقية الحكم على الطلبة "العدليين" بقضية البيوت المشمعة، وأيضا باعتقال عمر محب، فضلا عن مئات الجمعيات الممنوعة بسبب انتساب أعضاء العدل والإحسان إليها، وقضية كمال العماري وعبد الوهاب زيدون رحمهما الله، والفنان رشيد غلام، ومختلف الانتهاكات التي يتعرض لها الآلاف من المغاربة".

واعتبرت الهيئة الحقوقية بأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان مسؤول أيضا في التكتم عن قضايا "الجماعة" الحقوقية التي تعد "بالأرقام والسنوات أضخم وأقدم ملف حقوقي بالمغرب"، واصفة إياه "متواطئا مع الدولة، وغير متجاوب مع شكاوى الضحايا من أعضاء الجماعة".

العدل والاحسان : "الدولة المغربية تعاقب –خارج نطاق القانون– جماعة العدل والإحسان" على مواقفها السياسية.

سبو24 الخميس, 02 ماي 2013 22:19

في بلاغ صادر عن هيأتها الحقوقية اليوم الخميس 2 ماي/أيار 2013 أدانت جماعة العدل والاحسان المغربية ما أسمته الأحكام الجائرة في حق أربعة طلبة من نشطاء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب والمنتمين لفصيل الجماعة الفصيل القوي في الاتحاد .

وكانت المحكمة الابتدائية بمدينة فاس قد أدانت كل من سعيد ناموس وعماد شكري وعثمان الزوبير وأحمد أسرار لإدانتهم بتهمة احتجاز موظفي الجامعة وتبرئتهم من تهمة الانتساب لجمعية غير مرخص لها، وتبرئة الطالب الخامس زكرياء التعباني المتابع في حالة سراح .فحكمت على كل واحد منهم بالسجن لمدة ثلاثة أشهر وغرامة مالية قدرها 500 درهم،بينما تمت تبرئة الطالب الخامس زكرياء التعباني المتابع في حالة سراح.

وقد خلص البلاغ إلى ما يلي :

1. الحكم جائر وعلى خلفية سياسية ومفتقر لشروط المحاكمة العادلة

2 . يحمل المسؤولية الكاملة للدولة وخاصة رئاسة الحكومة ووزارتي الداخلية والعدل فيما يتعلق بالاعتقال والتعذيب وتوابعهما.

3 . يدين معاقبة الجماعة المعارضة بتلفيق التهم لأعضائها...

4 . وكون الملف الحقوقي للجماعة كل لا يتجزئ ، وهذه المحاكمات فصل من فصوله . وأن"الدولة المغربية تعاقب –خارج نطاق القانون– جماعة العدل والإحسان" على مواقفها السياسية."

5 . تحميل المجلس الوطني لحقوق الإنسان "مسؤوليته في التكتم عن قضايانا الحقوقية التي نعتبرها بالأرقام والسنوات أضخم وأقدم ملف حقوقي بالمغرب، ونعده متواطئا مع الدولة، غير متجاوب مع شكاوى الضحايا من أعضاء الجماعة.

وهذا نص البلاغ كاملا :

على إثر الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية بمدينة فاس في حق طلبة العدل والإحسان، نشطاء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، يومه الخميس 2 ماي 2013، والقاضي بالسجن لمدة ثلاثة أشهر وغرامة مالية قدرها 500 درهم في حق الطلبة المعتقلين الأربعة سعيد ناموس وعماد شكري وعثمان الزوبير وأحمد أسرار لإدانتهم بتهمة احتجاز موظفي الجامعة وتبرئتهم من تهمة الانتساب لجمعية غير مرخص لها، وتبرئة الطالب الخامس زكرياء التعباني المتابع في حالة سراح، نخبر المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية، وآليات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وكل من يعنيه موضوع حقوق الإنسان بالمغرب، والرأي العام الوطني والدولي بما يلي:

1/ اعتبارنا لهذا الحكم حكما جائرا، والمحاكمة سياسية صورية افتقرت إلى شروط المحاكمة العادلة.

2/ نحمل الدولة المغربية، خاصة رئاسة الحكومة ووزارة الداخلية ووزارة العدل والحريات كامل المسؤولية في اعتقال طلبة أبرياء بسبب انتمائهم السياسي، وما رافق الاعتقال من تعذيب جسدي ونفسي، وما ترتب عن ذلك من آثار وخسائر بدنية ونفسية ومادية عليهم وعلى ذويهم، وتشويش على مسارهم الدراسي والعلمي.

3/ نذكر أن تلفيق التهم ضد أعضاء "العدل والإحسان" المعارضة، خاصة تهمة الاحتجاز التي أصبحت من خصوصيات سلطات فاس، أضحت مفضوحة، وأن العالم لم يعد يثق بالشعارات التي تنفق لأجلها أموال شعبنا المحروم، لأن وقائع المأساة لم تعد خافية.

4/ نؤكد أن قضية هؤلاء الطلبة غير منفصلة عن البيوت المشمعة، وعن الاعتقال الجائر للأستاذ عمر محب، وعن مئات الجمعيات الممنوعة بسبب انتساب أعضاء "العدل والإحسان" إليها، وعن قضية الشهيد كمال العماري والشهيد عبد الوهاب زيدون رحمهما الله، والفنان رشيد غلام، وضحايا التعذيب لدى الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بالمعاريف، وضحايا التعذيب لمناضلي حركة 20 فبراير في مختلف مناطق المغرب، والحيف الضريبي، ومختلف الانتهاكات التي يتعرض لها الآلاف من المغاربة، ويجمعها عنوان واحد **"الدولة المغربية تعاقب –خارج نطاق القانون– جماعة العدل والإحسان"** على مواقفها السياسية.

5/ نحمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان مسؤوليته في التكتم عن قضايانا الحقوقية التي نعتبرها بالأرقام والسنوات أضخم وأقدم ملف حقوقي بالمغرب، ونعده متواطئا مع الدولة، غير متجاوب مع شكاوى الضحايا من أعضاء الجماعة، في القضايا المذكورة آنفا.

6/ ندعو كافة المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية، وآليات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وكل من يعنيه موضوع حقوق الإنسان بالمغرب، والرأي العام الوطني والدولي إلى العمل على وقف هذه الانتهاكات ومعاقبة مرتكبيها.

'العدل والاحسان' تتهم مجلس اليازمي بالتواطؤ مع الدولة في قضية معتقليها

الخميس, 02 أيار/مايو 2013 19:34 فاطمة شكيب

إدريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

فاطمة شكيب – حملت الهيئة الحقوقية لجماعة "العدل والاحسان" رئيس الحكومة عبد الله بنكيران ووزير الداخلية امحند العنصر ووزير العدل والحريات مصطفى الرميد، المسؤولية في اعتقال نشطاء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بفاس.

وحملت الهيئة أيضا المسؤولية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في التكتم عن القضايا الحقوقية للطلبة، معتبرة إياه متواطئا مع الدولة في هذه القضايا.

وأوضح بيان للهيئة توصل موقع "لكم.كوم" بنسخة منه، أن الطلبة الأربعة اللذين صدر في حقهم حكم بالسجن لمدة ثلاثة أشهر وغرامة مالية قدرها 500 درهم، تعرضوا خلال اعتقالهم لـ"التعذيب الجسدي والنفسي".

واعتبرت الهيئة الحكم الصادر في حق الطلبة (سعيد ناموس وعماد شكري وعثمان الزوبير وأحمد أسرار) حكما جائرا، وأن المحاكمة كانت "سياسية صورية افتقرت إلى شروط المحاكمة العادلة".

وأكدت جماعة "العدل والاحسان" أن "قضية الطلبة غير منفصلة عن البيوت المشمعة، وعن الجمعيات الممنوعة بسبب انتساب أعضاء "العدل والإحسان" إليها، وضحايا التعذيب لمناضلي حركة 20 فبراير، والحيف الضريبي، ومختلف الانتهاكات التي يتعرض لها المغاربة".

'العدل والاحسان' تتهم مجلس اليازمي بالتواطؤ مع الدولة في قضية معتقليها

الخميس, 02 أيار/مايو 2013 19:34 فاطمة شكيب

إدريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

فاطمة شكيب – حملت الهيئة الحقوقية لجماعة "العدل والاحسان" رئيس الحكومة عبد الله بنكيران ووزير الداخلية امحند العنصر ووزير العدل والحريات مصطفى الرميد، المسؤولية في اعتقال نشطاء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بفاس.

وحملت الهيئة أيضا المسؤولية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في التكتم عن القضايا الحقوقية للطلبة، معتبرة إياه متواطئا مع الدولة في هذه القضايا.

وأوضح بيان للهيئة توصل موقع "لكم.كوم" بنسخة منه، أن الطلبة الأربعة اللذين صدر في حقهم حكم بالسجن لمدة ثلاثة أشهر وغرامة مالية قدرها 500 درهم، تعرضوا خلال اعتقالهم لـ"التعذيب الجسدي والنفسي".

واعتبرت الهيئة الحكم الصادر في حق الطلبة (سعيد ناموس وعماد شكري وعثمان الزوبير وأحمد أسرار) حكما جائرا، وأن المحاكمة كانت "سياسية صورية افتقرت إلى شروط المحاكمة العادلة".

وأكدت جماعة "العدل والاحسان" أن "قضية الطلبة غير منفصلة عن البيوت المشمعة، وعن الجمعيات الممنوعة بسبب انتساب أعضاء "العدل والإحسان" إليها، وضحايا التعذيب لمناضلي حركة 20 فبراير، والحيف الضريبي، ومختلف الانتهاكات التي يتعرض لها المغاربة".

الرئيسية

السيد إدريس اليزمي يتباحث مع رئيس التحالف الوطني الليبي

و.م.ع
03.05.2013

الرباط 03 مايو 2013 /ومع/ أجرى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد إدريس اليزمي ، مساء أمس الخميس بالرباط ، مباحثات مع رئيس التحالف الوطني الليبي السيد محمود جبريل الذي يقوم حاليا بزيارة عمل للمغرب.

وذكرت القناة التلفزية الأولى في نشرتها المسائية، أنه تم إطلاع المسؤول الليبي على المهام المنوطة بالمؤسسة واختصاصاتها والصلاحيات الواسعة التي تتوفر عليها.

وأشار السيد اليزمي إلى أنه تم خلال الزيارة التي قام بها السيد محمود جبريل والوفد المرافق له عرض التجربة المغربية في مجال المصالحة واستجلاء الحقيقة وعملية جبر ضرر الضحايا وآليات ضمان عدم تكرار ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وذلك من خلال تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، معربا للجانب الليبي عن استعداد المجلس لوضع تجربته رهن إشارة الأشقاء الليبيين.

وأضاف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن التجربة المغربية يمكن أن تشكل محطة تفكير ونقاش في المجال الحقوقي.

ومن جهته اعتبر رئيس التحالف الوطني الليبي السيد محمود جبريل في تصريح للقناة ، أن ليبيا في حاجة إلى "تمعن شديد" في التجربة المغربية المتميزة في مجال الانصاف والمصالحة.

ودعا بهذا الخصوص إلى الاستفادة من الدول التي مرت بتجارب مشابهة، باعتبارها تكتسي أهمية كبيرة في تكريس مصالحة وطنية حقيقية، معربا في هذا الصدد بإعجابه بالتجربة المغربية في مجال المصالحة وطي صفحة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوصي بإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي الذي يمنع النقابيين من الإقامة 5 سنوات

جلال كندالينشر في الاتحاد الاشتراكي يوم 02 - 05 - 2013

عبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن دعمه إلغاء الفصل 288 من مدونة القانون الجنائي. كما حث الحكومة والبرلمان على إلغاء هذا الفصل. وتأتي هذه الدعوى بناء على الملاحظة الموجهة الى المغرب بتاريخ 4 شتنبر 2006 من طرف لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمناسبة تقديم المغرب لتقريره الدوري بمقتضى المادتين 16 و 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث أوصت هذه اللجنة المغرب بملاءمة تشريعه مع مقتضيات المادة 8 من هذا العهد، خاصة الفقرة التي تنص على تعهد الدول الأطراف في العهد بكفالة حق النقابات بممارسة نشاطها بحرية دونما قيود، غير تلك التي ينص عليها القانون، وتشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن القومي أو النظام العام أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم. واعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن أي إعادة صياغة لهذا الجانب من النظام القانوني للحريات النقابية، ينبغي أن تتم بالاستناد إلى الفصلين 8 و 29 من الدستور وبإعمال مقتضياتهما.

وفي تصريح للجريدة، أكد عبد المالك أفرياط عضو الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بمجلس المستشارين، أن الحرية النقابية حق من حقوق الإنسان، وتجريم هذا الحق غير دستوري وغير قانوني، بل يعتبر عرقلة للعمل النقابي.

وأضاف أفرياط أن إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي هو التزام سابق للحكومة، إلا أنه لحد الساعة لم يتم الوفاء بهذا الالتزام، حيث استعمل هذا الفصل في سنوات الرصاص، وهو يذكرنا بظهير كل ما من شأنه. كما أنه يساعد أرباب العمل على التخلص من العمل النقابي، في حين يجب أن يتم تجريم عرقلة العمل النقابي، كما أن هذا الفصل مناقض للدستور الجديد الذي يؤكد أن حق الإضراب مضمون، ويبين قانون تنظيمي الشروط والاجراءات التي يمكن معها ممارسة هذا الحق. إذ نجد الفصل 288 ينص على أنه يعاقب بالحبس من شهر واحد إلى سنتين وبغرامة من 200 إلى 5000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط من حمل على التوقف الجماعي عن العمل أو على الاستمرار فيه أو حاول ذلك، مستعملا الإيذاء أو العنف أو التهديد أو وسائل التدليس متى كان الغرض منه هو الإجبار على رفع الأجور أو خفضها أو الإضرار بحرية الصناعة أو العمل. ويزيد هذا الفصل المشؤوم، كما يصفه النقابيون، إذا كان العنف أو الإيذاء أو التهديد أو التدليس قد ارتكب على خطة متواطأ عليها، جاز الحكم على مرتكب الجريمة بالمنع من الإقامة من سنتين إلى 5 سنوات.

وصرح أفرياط أن الحكومة السابقة التزمت بمراجعة هذا الفصل وكذلك التسريع بالتصديق على الاتفاقية 87 المتعلقة بالحريات النقابية التي رأى أنها مدخل لمراجعة الفصل 288 من القانون الجنائي، وهو الفصل الذي يتم بموجبه في السابق منع المسيرات العمالية واقتحام الاعتصامات بالكلاب البوليسية وقوات الأمن، وصولا إلى إطلاق الرصاص بالدار البيضاء في يونيو 1981 وبفاس في دجنبر 1990.

زعيم البوليساريو يوجه رسالة الى الأمم المتحدة مطالبا حماية الصحراويين ومستغلا أخطاء الداخلية

ألف بوست.– وجه زعيم البوليساريو محمد عبد العزيز رسالة الى الأمين العام للأمم المتحدة بان كيمون حول الخروقات في الصحراء، ويستغل البوليساريو تجاوزات تقوم بها الشرطة والتي لا يتم تحقيق قضائي وأمني بشأنها. ومن ضمن الأمثلة الأخيرة ما وقع لصحراوية تم الهجوم على بيتها ليلا الثلاثاء الماضي، وفق شريط فيديو بثه موقع رقمي اسمه بوجدور برس.

في هذا الصدد، يستمر البوليساريو في الرهان على ملف حقوق الإنسان لمحاصرة المغرب دوليا لاسيما بعدما قرر المنتظم الدولي متابعة دقيقة لما يجري في الصحراء. واستغل محمد عبد العزيز التظاهرات التي وقعت هذه الأيام في مختلف مدن الصحراء، ومواجهة الأمن لها، ووجه رسالة الى الأمين العام بان كيمون يطالبه التدخل لوقف ما يعتبره "اعتداءات مغربية" على الصحراويين.

وهذه هي الرسالة الثانية في ظرف خمسة أيام التي يوجهها زعيم البوليساريو الى الأمين العام للأمم المتحدة بعد مصادقة مجلس الأمن الدولي على القرار 2099 الذي ينص على احترام حقوق الإنسان.

وتكشف المعطيات أن عنف الشرطة المغربية تراجع كثيرا مقارنة مع الأسابيع الماضية. إذ بعد أسبوع من التظاهرات والمواجهات لم تعتقل الشرطة أي متعاطف مع البوليساريو بمن فيهم الذين رشقوا الشرطة بالحجارة. لكن وقوع بعض التجاوزات من أفراد الشرطة والموثقة بأشرطة الفيديو ستزيد من الموقف الحرج للمغرب أمام المنتظم الدولي علاوة على تقارير الجمعيات الوطنية مثل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وتقارير المجلس الوطني لحقوق الإنسان المرتبط بالدولة التي تحدث عن هذه الخروقات.

في هذا الصدد، نشرت الجريدة الرقمية بوجدور برس شريط فيديو لأفراد من الشرطة يهاجمون ناشطة سياسية متعاطفة مع البوليساريو ليلة الثلاثاء من الأسبوع الماضي. والهجوم مثير للغاية ويبرز ستة من قوات التدخل لاسريع يرشقون ويرجمون بالحجارة منزل الناشطة. موقع بوجدور برس يؤكد أن الهجوم وقع بحضور مسؤولين أمنيين كبار في وزارة الداخلية متواجدين في هذه المدينة.

ولم تقدم وزارةالداخلية حتى الآن أي تعليق على هذا الفيديو الصادم كما لم تفتح وزارة العدل أي تحقيق حتى الآن. وتبقى سياسة الصمت بشأن هذه الخروقات هي أحسن تصويت تقوم به الداخلية والعدل لصالح أطروحة البوليساريو.

معطلون يحتجون امام المجلس الوطني لحقوق الانسان

خباركم
نظمت المجموعة الوطنية للمجازين المعطلين مسيرة احتجاجية مساء اليوم الخميس،في اتجاه المجلس الوطني لحقوق الانسان شجبا واستنكارا للتوظيفات التمييزية التي همت بعض المغاربة المنحدرين من الأقاليم الصحراوية تحت دريعة ما يعرف بهيئة الانصاف والمناصفة ، دون باقي أبناء الشعب المهمشين خاصة حاملي الشواهد المعطلين (ماستر ومجازين) .
من جهة أخرى قوبلت الرسالة التي كان يريد المعطلون تقديمها للمجلس الحقوقي بالرفض.

توصيف أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالعيون بالبوليساريو من طرف رجال الأمن

الكاتب: عمر السايحكتب في: مايو 02, 2013في: أخبار العالم, جهات, حوادث, سياسة| تعليقات : 0

بعد الوقفة الاحتجاجية التي نظمها المعطلون حاملي الشواهد العليا بالعيون والتي تم تفريقها من قوى الأمن بعد فشل الحوار الذي أداره بعض من منتسبي المجلس الجهوي لحقوق الانسان بين المعطلين والسلطات المحلية تم وفي خطو غير محسوبة العواقب توجيه اتهامات مباشرة لأعضاء مجلس اليزمي بالعمل لصالح البوليساريو وهو الخطأ الذي يكشف من جديد عدم مسؤولية بعض المسؤولين الأمنيين والتي رغم كل الصعوبات والضغوطات التي يواجهونها في عملهم الا أنه ينبغي عليهم التحلي بضبط النفس والمسؤولية لأن هكذا أفعال قد تسيء لسمعة الامن الوطني خصوصا اذا علمنا أمن مؤسسة المجلس الوطني لحقوق الانسان بالمغرب د تلقت مؤخرا تنويها لأعمالها واشادة بالغة من أعلى سلطة بالبلاد.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوصي بإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي الذي يمنع النقابيين من الإقامة 5 سنوات

جلال كندالي

عبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن دعمه إلغاء الفصل 288 من مدونة القانون الجنائي. كما حث الحكومة والبرلمان على إلغاء هذا الفصل. وتأتي هذه الدعوى بناء على الملاحظة الموجهة الى المغرب بتاريخ 4 شتنبر 2006 من طرف لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمناسبة تقديم المغرب لتقريره الدوري بمقتضى المادتين 16 و 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث أوصت هذه اللجنة المغرب بملاءمة تشريعه مع مقتضيات المادة 8 من هذا العهد، خاصة الفقرة التي تنص على تعهد الدول الأطراف في العهد بكفالة حق النقابات بممارسة نشاطها بحرية دونما قيود، غير تلك التي ينص عليها القانون، وتشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن القومي أو النظام العام أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم. واعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن أي إعادة صياغة لهذا الجانب من النظام القانوني للحريات النقابية، ينبغي أن تتم بالاستناد إلى الفصلين 8 و 29 من الدستور وبإعمال مقتضياتهما.

وفي تصريح للجريدة، أكد عبد المالك أفرياط عضو الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بمجلس المستشارين، أن الحرية النقابية حق من حقوق الإنسان، وتجريم هذا الحق غير دستوري وغير قانوني، بل يعتبر عرقلة للعمل النقابي.

وأضاف أفرياط أن إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي هو التزام سابق للحكومة، إلا أنه لحد الساعة لم يتم الوفاء بهذا الالتزام، حيث استعمل هذا الفصل في سنوات الرصاص، وهو يذكرنا بظهير كل ما من شأنه. كما أنه يساعد أرباب العمل على التخلص من العمل النقابي، في حين يجب أن يتم تجريم عرقلة العمل النقابي، كما أن هذا الفصل مناقض للدستور الجديد الذي يؤكد أن حق الإضراب مضمون، ويبين قانون تنظيمي الشروط والاجراءات التي يمكن معها ممارسة هذا الحق. إذ نجد الفصل 288 ينص على أنه يعاقب بالحبس من شهر واحد إلى سنتين وبغرامة من 200 إلى 5000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط من حمل على التوقف الجماعي عن العمل أو على الاستمرار فيه أو حاول ذلك، مستعملا الإيذاء أو العنف أو التهديد أو وسائل التدليس متى كان الغرض منه هو الإجبار على رفع الأجور أو خفضها أو الإضرار بحرية الصناعة أو العمل. ويزيد هذا الفصل المشؤوم، كما يصفه النقابيون، إذا كان العنف أو الإيذاء أو التهديد أو التدليس قد ارتكب على خطة متواطأ عليها، جاز الحكم على مرتكب الجريمة بالمنع من الإقامة من سنتين إلى 5 سنوات.

وصرح أفرياط أن الحكومة السابقة التزمت بمراجعة هذا الفصل وكذلك التسريع بالتصديق على الاتفاقية 87 المتعلقة بالحريات النقابية التي رأى أنها مدخل لمراجعة الفصل 288 من القانون الجنائي، وهو الفصل الذي يتم بموجبه في السابق منع المسيرات العمالية واقتحام الاعتصامات بالكلاب البوليسية وقوات الأمن، وصولا إلى إطلاق الرصاص بالدار البيضاء في يونيو 1981 وبفاس في دجنبر 1990.

البام يطالب بمهمة استطلاعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

علم موقع "صافي" أن رئيس فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب طلبا عاجلا إلى رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بالمجلس، من أجل تشكيل لجنة برلمانية للقيام بمهمة استطلاعية مؤقتة لمؤسسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط.

وأضاف ذات الطلب أن برنامج الزيارة الاستطلاعية هذا سيشمل حتى المكاتب الجهوية للمجلس الموجودة بالأقاليم الجنوبية وخاصة مدينتي الداخلة والعيون.

الطلب الذي وجه مؤخرا أكد أن الهدف من وراء هذه المهمة الاستطلاعية، هو "الوقوف على مدى توفر المجلس الوطني لحقوق الإنسان على الإمكانيات والبرامج المقررة للقيام باختصاصاته على أحسن وجه في مجال حقوق الإنسان".

الجدير بالذكر أن هذا الطلب يأتي أياما قليلة على محاولة فرض رقابة حقوق الإنسان في الصحراء المغربية، كما يأتي في ظل صراع ساخن بين "البام" المدافع عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان وبين البيجيدي الذي ينتقد كثيرا هذه المؤسسة الوطنية.

جبريل: ليبيا تود الاستفادة من التجربة المغربية في مجال الإنصاف والمصالحة

نشر بتاريخ الجمعة, 03 مايو / جمادي الاول 2013 10:13

الرباط : مغار بكم

تميز مقام محمود جبريل،رئيس التحالف الليبي في المغرب، بإجرائه بالرباط ، لمباحثات مع إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وذكرت القناة التلفزية الأولى في نشرتها المسائية،ليوم أمس، أنه تم إطلاع المسؤول الليبي على المهام المنوطة بالمؤسسة واختصاصاتها والصلاحيات الواسعة التي تتوفر عليها.

وأدلى اليزمي بتصريح قال فيه، إنه تم خلال الزيارة التي قام بها محمود جبريل والوفد المرافق له عرض التجربة المغربية في مجال المصالحة واستجلاء الحقيقة وعملية جبر ضرر الضحايا وآليات ضمان عدم تكرار ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ،وذلك من خلال تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، معربا للجانب الليبي عن استعداد المجلس لوضع تجربته رهن إشارة الأشقاء الليبيين.

وأضاف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن التجربة المغربية يمكن أن تشكل محطة تفكير ونقاش في المجال الحقوقي.

ومن جهته اعتبر رئيس التحالف الوطني الليبي محمود جبريل في تصريح للقناة ، أن ليبيا في حاجة إلى "تمعن شديد" في التجربة المغربية المتميزة في مجال الإنصاف والمصالحة.

ودعا بهذا الخصوص إلى الاستفادة من الدول التي مرت بتجارب مشابهة، باعتبارها تكتسي أهمية كبيرة في تكريس مصالحة وطنية حقيقية، معربا في هذا الصدد بإعجابه بالتجربة المغربية في مجال المصالحة وطي صفحة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.